المحاضرة الثانية فى ١٥ ديسمبر سنة ٢٠٠٣

ضوابط التجديد الفقهى

لفضيلة الشيخ الدكتور/ على جمعـــة
مفتى جمهورية مصر العربية

تقديم

الأستاذ الدكتور/ رفعت العـوضـــى
رئيس قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر

المحاضرة الثانية فى ١٥ ديسمبر سنة ٢٠٠٣

ضوابط التجديد الفقهى

لفضيلة الشيخ الدكتور/ على جمعـــة

مفتى جمهورية مصر العربية

تقديم

الأستاذ الدكتور/ رفعت العـوضـــى

رئيس قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

د. رفعت العوضي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة

جامعة الأزهر - القاهرة

فضيلة الأستاذ الدكتور على جمعة من أصحاب الثقافتين: إنه حاصل على بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس فى عام ١٩٧٢، ثم حصل على الإجازة العالية (ليسانس) من كلية الدراسات الإسلامية والعربية – جامعة الأزهر فى عام ١٩٧٩، ثم واصل الدراسة فى هذا المجال وحصل على درجة الماجستير والدكتوراه.

وتعدد وتنوع نشاط فضيلة الأستاذ الدكتور على جمعة فى المجالات الإسلامية: خطيب مسجد السلطان حسن، وعضو مؤتمر الفقة الإسلامى بالهند، وعضو مجلس الإفتاء لشمال أمريكا وعضو مجمع البحوث الإسلامية. كما أنه شارك فى أكثر من ثلاثين مؤتمر إسلامى فى أكثر من عشرين دولة، وناقش أكثر من ثلاثين رسالة علمية فى العديد من الجامعات.

يشغل فضيلته منصب مفتى الديار المصرية وندعو الله له بالتوفيق فى هذا المنصب.

ألقيت بالجمعية بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٣

المحاضرة الثانية

ضوابط التجديد الفقهى

لفضيلة الشيخ الدكتور/ على جمعة

مفتى جمهورية مصر العربية

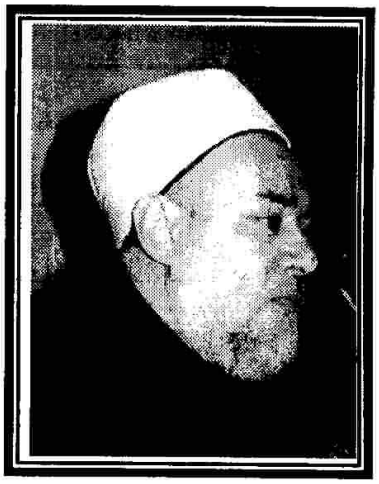

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ومن والاه.

أبدأ شكرى للجمعية على هذه الدعوة المباركة والترحيب لمعالى د/ أسامة الباز وفضيلة المستشار الدكتور/ محمد شوقى الفنجرى وأرحب بأستاذى أ.د/ محمد الشحات وأ.د/ محمد العوضى وبكم جميعاً فى هذه الليلة المباركة التى نرجو الله سبحانه وتعالى أن يجعلها فى ميزان حسناتنا يوم القيامة.

حول هذا الموضوع المهم "ضوابط التجديد الفقهى" خاصة فى عصرنا الذى نعيش فيه ونحن فى أحوج الحاجة لمثل هذا التجديد حتى نعيش الواقع الذى حولنا، ونحقق مقاصد الشرع الشريف من غير شطط لا بترك النصوص ولا بالخروج من هويتنا ولا بالتخلف عن عصرنا، وهى مسألة شديدة التعقيد شديدة التركيب شديدة الصعوبة، ولكنها يسيرة على من يسرها الله عليه. ونرجو الله سبحانه وتعالى من أجل أن نُخرج الأمة من أزمتها وورطتها ونمكنها مرة أخرى من أن تؤدى دورها الحضارى الذى يحتاجه العالم كله، لأن معنا من الكنوز ما لا نحسن كثيراً عرضه على الآخرين، وذلك من أجل عدم قدرتنا على

وضـــع الضـــوابط المحددة للتجديد الفقهى الذى قد ينطلق بنا إلى آفاق بعيدة مع الحفاظ على احترامنا لسلفنا الصالح وتراثنا العظيم ولمصادرنا الشرعية بكل ما تعنى هذه الكلمة من معانى.

فضـــوابط الـــتجديد الفقهى هو موضوعنا اليوم، وقضية التجديد ليست قضية طارئة ولا خارجة عن الإطار الإسلامى لا فى مصادره ولا فى التجربة التاريخـــية الـــتى مر بها الإسلام لأن النبى صلى الله عليه وسلم كما أشار أ.د/ محمـــد الشحات الجندى يقول فيما أخرجه أبو داود : [يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد – فالفعل مستعمل والمادة مستعملة فى نص الحديث الوارد – من يجدد لأمتى أمر دينها].

وفى التجربة التاريخية نجد أن الإمام الغزالى وهو الذى مات سنة ٥٠٥ هـــ يؤلف كتابه الممتع الذى صار بعد ذلك دستوراً لكثير من المسلمين ولقطاع كبـــير منهم – بعد أن رأى أن الفقه قد انفصل عن المقاصد النفسية والشعورية الـــتى تدعو المؤمن للتقوى والخشوع والورع وإلى عبادة الله بعد أن غفل الفقه عـــن هذا وخلا منه وأصبح جسداً بلا روح – يؤلف كتابه الممتع وأسماه [إحياء علوم الدين] وهناك دلالة تفيدنا هى كلمة "إحياء" فكأن علوم الدين أوشكت على أن تمـــوت بالـــرغم من أنه فى هذا القرن ما زال المجتهدون كثـــراً. بـــل إن **الإمـــام الغـــزالى** نفســـه قد سمى بحجة الإسلام ومازال، وفى هذا التاريخ وإن تعـــرض الإسلام لحملات صليبية حادة اكتسحت الأرض وحدث فيها صدام بين الحضـــارات إلا أن الإســـلام كان من الناحية العملية والواقعية بخير وفى قوة، بالـــرغم من ذلك شعر الرجل بأن ثمة شئ يحتاج إلى تجديد فألف كتابه وأشار إلـــيه. كذلـــك نرى **الإمام السيوطى** المتوفى فى ٩١١ هـــ أى فى القرن العاشر الهجـــرى، هـــذا الرجل يؤلف منظومة فى المجددين ويرى أن المجدد يبعثه الله علـــى مائـــة عام تصديقاً للحديث الشريف وقد ضمَّن منهم الإمام الشافعى وهو الـــذى وضع الأداة لفهم النص فى صورة الرسالة التى تتكلم عن أصول الفقه،

وجعل منهم الإمام الباقلانى الذى حرر علم العقائد من الفلسفة ورد عيها بأساليب من الداخل الإسلامى، وعد منهم فى النهاية نفسه لأنه قد خرج عن ربقة التقليد، ودعـــا إلـــى الاجتهاد ولاقى من علماء عصره ما لاقى. إلا أنه ألف أيضاً كتاباً ماتعـــاً أسماه [الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فـــرض]، وألـــف كـــتاباً آخـــر يتكلم فيه عن نفسه ساق فيه سيرته الذاتية سماه [الـــتحدث بنعمة الله] يقول فيه، إننى قد اجتهدت فى كل الفقه إلا أننى رأيت أن أوثق المذاهب الموروثة هو مذهب الشافعى واستدل بكلام ابن دقيق العيد القديم الذى يقول فيه : ما قلدنا الشافعى ولكن وافق اجتهادنا اجتهاده.

فهـــؤلاء الأعلام على مر التاريخ يمثلون التجربة الإسلامية فى قضايا التجديد، وهؤلاء التزموا بضوابط كثيرة ينبغى علينا أن نتأملها وأن نتدبرها وأن نجـــرد مـــا فيها من معانى وأن نحولها إلى مناهج متبعة حتى ولو تجاوزنا بها أزمـــانهم ومســـائلهم الـــتى كانت تشغل بالهم أو التى كانت محل صراعهم أو نزاعهم أو جدالهم أو مناقشتهم. لأن هذا لا يعنينا كثيراً أن نقف عند مسائل كل عصر فإن لكل عصر واجباً، وينبغى علينا أن ندرك واجب عصرنا وأن نعيش فـــيه وله وبه. فكل عصر له واجب وينبغى علينا أن نكون كسلفنا الصالح، نقوم بـــإزاء ذلك الواجب ونفعل كما فعلوا. فمن الممكن أن نستفيد جداً من مناهجهم دون أن نقف عند مسائلهم، وقد يكون هذا أول ضابط ينبغى علينا أن نذكره الآن حتى لا ينفلت منا ونحن نتكلم عن ضوابط التجديد الفقهى الإسلامى.

ويجـــب علينا أن نتساءل ما الفقه ؟ الفقه : هو العلم بالأحكام الشرعية العملـــية المكتسب من أدلتها التفصيلية، بمعنى أن الفقه موضوعه فعل المكلف، وفعـــل المكلـــف أمر واسع لأن المكلف يمارس فى حياته كل الأنشطة ويمارس بأفعالـــه كـــل مـــناحى الحـــياة، وعلـــى ذلك فنحن فى حاجة إلى بيان الممنوع والمشـــروع فى هذه الأفعال : افعل ولا تفعل، وهنا يأتى دور الفقه الذى يصف الأفعـــال البشرية بالحظر أو بالإباحة وهذه الإباحة قد تصل إلى حد الوجوب أو

الندب وقد تصل أيضاً إلى الكراهة، وهذا الحظر قد يكون حراماً وقد يكون أيضاً مكروهاً فالأحكام خمسة : الواجب، والحرام، والمباح، والمندوب، والمكروه. إذاً أمامنا أحكام خمسة نصف بها أفعال البشر جميعاً فى أى مجال كان. فكيف ذلك ؟ يتأتى هذا بإدراك ثلاثة أركان أو عناصر أو أقطاب ينبغى علينا أن تتضح فى أذهاننا وضوحاً تاماً قد تغيب على كثير من الناس، **أول هذه الأركان : المصادر الشرعية والمصادر الشرعية المرعية التى ودرت إلينا إنما هى القرآن والسنة.**

ثانى هذه العملية هى عملية مركبة وليست إجراءات منفصلة بعضها عن بعض أو خطوات متتالية بل هناك علاقات بينية، وهناك شبكة خلفية لهذا وهو الذى يمكن أن نسميه بالعربية (عملية) فالعملية ليست أمراً بسيطاً فُرُطاً بل إنها أمر مركب غاية فى التعقيد، فهذه العملية ينبغى فيها ونحن نقسم ونفصل أكاديمياً يعنى نفصل ذلك على الورق، أما فى الواقع فإنه تمور كل هذه العناصر فى نفس الفقيه وتتحد وتتراكب وتتواكب وتترتب حتى يُخرج ما يستطيعه من فقه، والفقه غير الفتوى – **فالفقه** هو محض إدراك هذه العملية ولكن **الفتوى** يضاف إليها إدراك آخر بالتفصيل كما سنرى الآن **وهو إدراك الواقع الذى هو العنصر الثانى.**

فالعنصر الثانى لهذه العملية بعد إدراك المصادر – ومعنا أدوات لاستنباط الحكم منها وكيفيات الاستثمار، هكذا يعبرون عنها كما عبر الغزالى (استثمار الحكم) يعنى كأن هذه المصادر تعطينا الثمرة، وتعطينا اللبن الذى سوف يكون سائغاً للشاربين – أن ندرك الواقع، وإدراك الواقع لم يهتم ببيانه الفقهاء القدماء إذ لا يصوغون لنا ما يمكن من خلاله أن ندرك الواقع.

ما المقصود بالواقع، أن علماء المسلمين عبر القرون خاصة من المفكرين تكلموا عن قضية الواقع وقالوا ما ملخصه إن هذا الواقع يشتمل على عوالم خمسة، وهذه العوالم الخمسة قد جاءت بالاستقراء، ومعنى أنه قد جاءت

بالاستقراء أنه يمكن زيادتها كل عصر ويمكن زيادتها عند كل إنسان يرى مدخلاً آخر لدراسة الواقع. إذا فهذه الخمسة قد جاءت بالاستقراء، ومعنى أنها قد جاءت بالاستقراء أنه يمكن زيادتها فى عصر ويمكن زيادتها عند كل إنسان يرى مدخلاً آخر لدراسة الواقع. إذاً فهذه الخمسة سنذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أو على سبيل الطاقة الذهنية وليس على سبيل منع الغير من أن يضيف إليها أو يتعمق فيها أو يفصل أو يقتصر على بعضها إلى آخره. فهى مداخل لا تمنع أحداً من التفكير فيها ابتغاء الإدراك الصحيح للواقع المعيش. **ما العوالم الخمسة ؟ قالوا : هى عالم الأشياء، وعالم الأشخاص، وعالم الأحداث، وعالم الأفكار، وعالم النظم.** وهذه العوالم الخمسة لها مناهجها.

عالم الأشياء :

فالتعامل مع عالم الأشياء قد يكون بالمنهج التجريبى وقد يكون المنهج التجريبى الذى اكتشف فيه الإنسان الحقائق عن طريق المجهر سواء كان التلسكوب أو الميكروسكوب، سواء فى عالم المجرات أو فى عالم الذرة. قد يكون هو المنهج الذى أثبت نجاحه وهو الذى اقتصرت عليه مدلول كلمة science فى اللغة الإنجليزية، بل اعتبر بعض الفلاسفة أن حضارة الإنجليز المتقدمة الآن لما تقدم الساكسون وتأخر غيرهم، تعتمد على الـ science فإنها حضارة اعتمدت على ما ترجمناه نحن بكلمة علم، وعلم فى اللغة العربية ليست هى تماماً الـ science بل هى أمر آخر يوصل إلى اليقين سواء كان من المنهج التجريبى أو من غيره من المناهج. إذن فعالم الأشياء ينبغى علينا أن ندرك كيف نتعامل معه نتعامل مع حقائقه ونعمل على إدراكه على ما هو عليه، وهذا المنهج التجريبى الذى يصلح للأشياء قد لا يصلح للأشخاص وهو العالم الثانى.

عالم الأشخاص :

الإنسان فريد فى التصور الإسلامى لأنه مخلوق قد كرمه ربه : ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْآخِرَةِ

لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ ﴾ (الإسراء ٧) . إذن فهذا الإنسان هو بنيان الرب سبحانه وتعالى، وهذا الإنسان مميز بأنه قد خالف البهائم وقد خالف عالم الجماد وقد أصبح مكرماً بحمل الأمانة : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ (الأحزاب ٧٢) . لأنه لم يهيئ نفسه بعد هذا التحمل للقيام بها : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٦﴾ ﴾ (التين ٤-٦) . إذن ينبغى علينا أن ندرك أن عالم الأشخاص قد يكون له منهج آخر، وهذا هو ما يدعو له الطب الحديث حيث خرج من دراسة جزئيات الأمراض إلى دراسة الإنسان ككل، وإلى الخروج من الطرق الإمبريقية الحادة التى سيطرت على فكر الطب ردحاً من الزمان إلى الطريقة الإنسانية، وأنه ينبغى علينا أن نراعى فى هذا الطب الإنسان كإنسان لأنه مختلف وغير متكرر، ولا يصلح لهذا ما قد يصلح لهذا. ولأجل ذلك بدأ الطب الحديث يعدل كثيراً من مفاهيمه حتى فى مجموعات الأدوية، وحتى فى التعامل مع الإنسان تشخيصاً وعلاجاً وتعاملاً وتفاهماً.

عالم الأحداث :

أنهم فعلوا وأنهم عملوا وأن القوات الأمريكية دخلت العراق وأن الرئيس سافر إلى أمريكا للتفاهم مع رئيس الولايات المتحدة ...الخ، أحداث والأحداث يمكن أن يكون لها مناهج لفهمها وتحليل مضمونها وربطها ومعرفة مآلاتها وكيف نتعامل معها حتى ننظر فى النهاية إلى قضية الفعل البشرى نفعل أو لا نفعل بمقياس المصالح وبمقياس تحقيق المنافع وبمقياس تحصيل اللذات ووسائلها فى إطار الإباحة ودفع الآلام ووسائلها فى إطار الإباحة. والإباحة هنا معناها أن الله قد سمح وأباح لنا هذا ولم يحرم علينا لذة قد نريدها ويحرمها علينا أو قد يكلفنا بأمر شاق فلا نأباه لأنه سبحانه قد كلفنا به. العالم الآخر ونحن نحاول أن

ندرك الواقع المعيش، وينبغى علينا فى التجديد الفقهى أن ندخل هذا الإدراك كجزء من أصول الفقه، وهو لم يحدث بعد.

نحن نريد دارس أصول الفقه الذى سوف يكون بعد ذلك فقيهاً والذى سيستعمل أصول الفقه فى الفتوى ألا يغيب ذهنه عن قضية مكون الفقه فى العصر الحديث، ولا يحصر ذهنه فى دراسة المصادر فحسب بل ينبغى عليه أيضاً أن يحدث آلية ويحدث أدوات لفهم الواقع. ونحن هنا نضرب المثال ولذلك من الممكن أن يبدع أحدهم أو يفكر أو أن التجربة تدفعنا إلى جعل هذه العوامل سبعة أو ثلاثة، هذه أو غيرها، بهذا التكوين أو لا. **ولكن المهم أن تدرك الواقع المعيش لأن الواقع المعيش جزء لا يتجزأ من عملية التجديد الفقهى.**

عالم الأفكار

وعالم الأفكار له مناهج للتعامل معه : هناك مناهج المقارنات، وهناك مناهج المقاربات. **المقارنات** : هم يقولون كذا لكن نحن نقول كذا، وكأننا فى عداء مستمر مع العالمين، **والمقاربات** وكأنه لا يصل أحد من البشر إلى شئ ما إلا ونحن قد وصلنا قبله، وهكذا إلى أن يمثل هذا حجاباً لنا عن الاستفادة حتى عن القبول والرفض، **وهناك منهج الانتقاء العشوائى.**

إذاً هناك منهج المقاربات، ومنهج المقارنات، ومنهج الانتقاء العشوائى، وكلها مناهج فاسدة باطلة ينبغى علينا أن نتخلى عنها إذا أردنا أن نتعامل مع الأفكار السائدة أو السائرة أو المهيمنة فى بعض الأحيان أو القادمة فى أحايين أخرى، ينبغى علينا أن ندشن هذه المناهج للتعامل بحيث تكون مناهج أصلية مؤسسة من غير رد فعل ومن غير مقارنات أو مقاربات أو انتقاء عشوائى.

عالم النظم

ثم نأتى إلى عالم النظم الذى هو النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ونظام الصحة ونظام الأمن فى البلاد وهكذا .. قد يكون مكوناً من العناصر الأربعة السابقة بعلاقاتها البينية. هناك علاقات بينية بين هذه العوالم،

بل ينبغى علينا أيضاً أن ندرك طبائعها وأن ندرك كيفية التعامل معها. هذه إطلالة سريعة على قضية الواقع لكنها تأخذ الأعمال فى دراستها وتأخذ الأعمال أكثر فى وضع المناهج المناسبة للتعامل معها.

العنصر الثالث وهى المهمة بل الأهم، قضية الربط بينهما فلا يكفى لواحد أن يعيش مع المصادر ويتدرب على كيفية استنباط واستثمار الأحكام الشرعية المرعية منها، ولا أن يدرك الواقع ويعيش فيه بدقة ويتنبأ بدراسته المستقبلية عما سيكون فيصح تنبؤه دائماً ويستعمل الـ back casting فى الـ fore casting، ولا يكفى هذا لإحداث الفقه الجديد، بل لابد أن يعيش رابطاً بين هذا الذى استثمره ويوقعه على ذلك الواقع المعيش.

إذاً إدراك الواقع كما أشار الدكتور رفعت العوضى قد يمثل فى ذهن ذلك المجدد مرحلة التصوير، فإنه يريد أن يتصور الواقع على ما هو عليه ولا يتكلم ويهرف بما لا يعرف ويوقع كلاماً مكتوباً فى الكتب على واقع قد تغير تغيراً شديداً ولم يعد هو المذكور فى الكتب. يقول الإمام القرافى فى كتاب الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام : وهو ضلال مبين ومن يفعله ضال مضل، هذا الكلام يقوله فى القرن السابع الهجرى.

إذن فإن هناك أمراً ثالثاً وهو الربط، وكيفية هذا الربط : بعد أن يتم التصوير ينبغى عليه أن يكيف ما صور بعد أن يعرف المشكلة فالطبيب يلجأ إلى التشخيص والتشخيص هو مرحلة التكييف عند المجدد ثم بعد ذلك يظهر حكم الله فى مثل هذا.

كيف يظهر حكم الله وما السقف الذى يمكن أن يظهر حكم الله تحته فلا يتجاوزه أبداً ؟ ما الخطوط الحمراء التى ينبغى على المجدد ألا يتجاوزها ؟ حتى لا يخرج عن دينه وحتى لا تتحول المسائل إلى نسبية مطلقة وحتى لا تتدخل الأهواء فى المسألة وحتى نكون ما زلنا فى رضا الله سبحانه وتعالى وأمور كثيرة لها دلالتها ولها موقعها من العقيدة ولها موقعها أيضاً من الفقه ومن الكينونة التى نعيشها كمسلمين.

إذاً هناك كيفية لإصدار الحكم فالتصوير فالتكييف فالحكم ثم نصل بعد ذلك لمرحلة الفتوى. والفتوى بعدما توصلت للحكم وقد يكون الحكم حرام التناول : لا تفعل – فإذا بالفتوى تقول : افعل، قال تعالى : ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة ١٧٣) . فحتى يصل المفتى أو الفقيه أو المجدد لهذه الحركة من أنه يغير الحكم من أجل الفتوى ينبغى **علينا أن نضع ضوابط لهذه المسألة** : أول ضوابطها مراعاة جهات التغيير الأربعة كما يقول الإمام القرافى وهى الزمان والمكان والأشخاص والأحوال. فينبغى علينا عندما نصدر فتوى أن نعلم فى أى عصر نعيش بما تقتضيه هذه الكلمة من إدراك دقيق للواقع بعوالمه المختلفة وعلاقاته البينية، **أين نعيش** : البيئة المحيطة بنا أيضاً بما يقتضيه العوالم الخمسة، فى **أى حالة نعيش** : فى حالة تداخل أو حالة رخاء أو حالة فقر أو حالة حرب أو حالة سلم أو فى حالة استبداد سياسى أو فى حالة رضا أو فى حالة سخط.. أى حالة نعيش فيها، ينبغى علينا أن ندرك ذلك كله لأننا قد ضُبطنا بمجموعة كبيرة من الضوابط والقواعد منها ارتكاب **أخف الضررين واجب**، ومنها درء **أشد المفسدتين واجب**، ومنها **الضرر يزال**، ومنها أن **اليقين لا يزول بالشك**، ومنها أن **الأمور بمقاصدها**، ومنها أنه **لا تزر وازرة وزر أخرى**، ومنها أنه **ليس للإنسان إلا ما سعى**، ومنها أن **القصاص حياة**، ومنها **عفا الله عما سلف**، إلا ما قد سلف ومنها ... مجموعة من القواعد والمبادئ مكونة لعقل المجدد يراها فى القرآن (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) (إن مع العسر يسرا)، ويراها فى السنة النبوية الشريفة : "يا عائشة إن الرفق ما نزع من شئ إلا شأنه وما دخل فى شئ إلا زانه"، مجموعة من مكونات العقل المسلم يرى من خلالها ذلك المجدد ما يراه لتحقيق مقاصد الشريعة العليا من حفظ النفس والعقل والدين وكرامة الإنسان التى كان يسميها الفقهاء عرضاً، والملك الذى كان يسميه الفقهاء مالاً، بهذا الترتيب الذى أختاره : أنى قد قدمت العقل على الدين من أجل أن أجعل هذه المقاصد إنما هى كالنظام العام والآداب التى لا يمكن لأحد ممن ينتمى لوطن ما أو جماعة ما أن يتعداها وإلا اتهم بالخيانة العظمى واتهم بتقويض أركان المجتمع، وأنهم بمثل هذه

الألفاظ القانونية التى نستعملها فى عصرنا الحاضر والتى تعنى ببساطة أنه قد قدح فى المقاصد العليا والتى حينئذ وعند جميع العقلاء تستوجب العزل والعقاب بكل صوره وفى أقصى صورة أيضاً.

إذن ينبغى علينا عندما نفتى، أن نراعى جهات التغيير الأربعة (الزمان، والمكان، والأشخاص، والأحوال)، وينبغى علينا أن تكون الفتوى من أجل تحقيق مقاصد الشرع العليا، وينبغى على هذه الفتوى أن تكون منضبطة بمجموعة كبيرة من القواعد قد تصل إلى سبعين قاعدة. كل هذا تحت سقف خطوط حمراء لا يستطيع المجدد أن يتجاوزها أو أن يرتفع عنها، وهذا هو الذى يجعل بعض محاولات التجديد التى يحاولها بعض الناس من غير التفات إلى هذه الضوابط محل مؤاخذة.

كل إبداع لابد فيه من شطط، وينبغى علينا كلما رأينا إبداعاً ألا نقتله فى مهده وأن نأخذ منه ما كانت تحت الضوابط ونترك منه شططه ونعذر صاحبه فى ذلك الشطط ولكن لا نقبله، لكن لا نجعل هذا الشطط كارًّا على الإبداع بالبطلان لأننا فى أحوج الحاجة إلى أن يشتغل الذهن المسلم مرة ثانية وأن يعمل. والذهن المسلم قد يكون لا يعمل بهذه الطريقة منذ سنين طويلة من أيام الأئمة المجتهدين، وينبغى علينا أن نُرجع الذهن المسلم للعمل وهو أمر يسير على من يسره الله عليه ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾ ﴾ (القمر ١٧) . والعبرة بالقارئ لا بالمقروء، فالقرآن عظيم ولكن القارئ هو الذى عليه المعول فى فهم مراد الله سبحانه وتعالى عنه، وعليه المعول فى أنه يطبق ما فهم وعليه المعول فى التدبر ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ (النساء/ ٨٢) .

إذن ينبغى علينا أن نعمل تحت هذه الضوابط، وكثير من الناس ممن قدموا مشاريع قد اشتملت على شئ من الشطط لا ينبغى علينا أن نرفض كل جديد لأنه اشتمل على شئ من الشطط لأن طبيعة الإبداع فى حد ذاته أن تشتمل على شئ من الشطط، وكم عانى شيخ الإسلام ابن تيمية من أهله وناسه وفقهائه

عندما اصطدم بهم وتجاوز عصره برؤية سياسية اجتماعية دينية احتجنا إليها فى عصرنا الحاضر فى كثير من الفتاوى، بل احتجنا إليها فى صوغ القوانين التى تحكمنا، بل احتجنا إليها للخروج من مآزق كثيرة فقهية تعتمد على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، فى حين أنه مات فى السجن بناءاً على اعتبار إبداعه شططاً.

فينبغى علينا أن نتعامل مع الإبداع بشئ لا أقول من القول المطلق لأننا حتى لن نتحمل هذا، بل أقول بالضوابط المعتبرة التى ينبغى أن تكون، ولا نرفض كل إبداع لمجرد اشتماله على شطط لأن طبيعة الإبداع الشطط.

الضوابط الخمسة تتمثل فى النص الصحيح، بمعنى أنه لا يجوز للإبداع أن يخالف نصاً صريحاً صحيحاً، وصريحاً : أى لا يحتمل إلا المراد منه، لا يحتمل شيئاً آخر، فلا يمكن أن نأتى بما يخالف ذلك الذى لا يحتمل إلا هذا كقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴿١٩٦﴾ ﴾ (البقرة ١٩٦). هذا نص، فلو لم يكن كذلك لقلنا ثلاثة فى الحج أو سبعة فى البلد مثلاً. فهذا النص أغلق باب المفاوضة فى هذه القضية فهو نص. والنص بالمعنى الثانى هو الكتاب والسنة وينبغى أن يكون ذلك صحيحاً. والكتاب والحمد لله محفوظ يقول تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر ٩). وحفظه ليس على مستوى الحركة فحسب بل على مستوى الأداء الصوتى أيضاً. والسنة فيما صح منها بمناهج موضوعة فى أكثر من سبعة عشر علماً وضعت من أجل ضبط النقل وهذه العلوم قد نكون غفلنا عن النظر إليها فى كثير من المواطن. أول ضابط هو النص، وهذه الضوابط الخمسة هى التى تمثل السقف المعرفى لقضية التجديد (دعه يعمل – دعه يمر) ولكن هذا العمل ينبغى أن يكون تحت سقف معين وهو النص وإلا فإن هذا الشطط يكر على الشريعة بالبطلان.

القضية الأخيرة : هى اللغة، فلا ينبغى علينا أن نخرج من مدلول اللغة لأن هذه نصوص مكتوبة بلغة، واللغة ألفاظ بإزاء معان، فلا يأتى أحد ويخرجنى

عن مدلولات اللغة إلى مدلولات أخرى لا نعرف من أين هى ولا من أين أتت ؟ فاللغة كما يقول الأصوليين : الاستعمال من صفة المتكلم، والحمل من صفة السامع، والوضع قبلهما (أى أن وضع الكلمات بإزاء معانيها سابق على استعمالها بين البشر).

بعض مدارس ما بعد الحداثة الغالية فيما بعد حداثتها ينكرون اللغة ويقولون : من الذى قال إن هذه سماء وهذه أرض ؟ ومن الذى قال إن هذا رجل وهذه امرأة ؟ أو أن هذه زوجة وهذا زوج ؟ أو أن هذه عائلة ؟ ومن الذى منع أن يتزوج الرجل رجلاً وأن تتزوج المرأة امرأة، وفعلاً أصبحت هناك كنائس في أمريكا للزواج المثلى أو الشذوذ الجنسى.

لابد أن ننظر إلى الخلق – حتى لو كذلك وحتى لو كانوا من غير المحبين لله ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم – بنظر الرحمة فقد قال صلى الله عليه وسلم ((دخلت امرأة بغى الجنة فى كلب وجدته عطشان فسقته فدخلت الجنة، ودخلت امرأة فى هرة حبستها فلا هى أطعمتها ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض)).

فينبغى علينا بعد كل ذلك أن نضع المناهج لكيفية التعامل مع التراث الإسلامى من ناحية فلا نقف عند مسائلهم وإن استفدنا من مناهجهم والتراث الإنسانى من ناحية أخرى، حتى لا نقع فى المقارنات أو المقاربات أو الانتقاء العشوائى.

أرجو من الله أن أكون قد ألقيت سريعاً شيئاً مما هنالك – أو من ذلك. والله اعلم بما هنالك – على قضية ضوابط التجديد الفقهى ومدى تركبها وتعقيدها والحاجة إليها، ومدى أصالتها فى مصادر الإسلام وفى التجربة الإسلامية، وأنها قد تكون هى المنقذ الوحيد لنا للخروج من ورطتنا التى نحن فيها بإزاء الأمم التى تداعت علينا كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وآل وسلم : "توشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعة الطعام" قالوا : أمن قلة نحن